



MAISON
DU FUTUR

بيت المستقبل

أوراق سياسية
- رقم ١٩ -
أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

مؤتمر سادر:

السياق الجيوسياسي وتداعياته
على الجبهة الداخلية

سامي نادر



مركز المشرك للشؤون الاستراتيجية



Konrad
Adenauer
Stiftung

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة
لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي
لمؤسسة كونراد آديناور ومؤسسة
بيت المستقبل. وعليه، فإن مسؤولية
المعلومات والآراء الواردة فيها تقع
على عاتق الكاتب وحده.

مؤتمر سادر:

السياق الجيوسياسي وتداعياته على الجبهة الداخلية

مقدمة:

انعقد «مؤتمر سادر» الاقتصادي في ٦ نيسان/أبريل من هذا العام في ظلّ تحولات جيوسياسية عميقة ما زالت متواصلة أرسّت معادلات جديدة في الإقليم وفي الداخل اللبناني، طارحة علامات استفهام حول إمكانية تنفيذ خارطة الطريق التي أفضى إليها هذا المؤتمر. يعيش لبنان أزمة سياسية هي في جزء كبير منها انعكاس للصراعات الإقليمية، لا سيما ذاك الدائر في سوريا. مضت على الانتخابات التشريعية ثلاثة أشهر ولم يتمكن بعد الأفرقاء السياسيون، الذين أعيد انتخابهم ولو وفق أحجام مختلفة، من التوصل إلى تشكيل حكومة تعيد ولو بالحد الأدنى انتظام عمل المؤسسات الدستورية. صحيح أن تشكيل الحكومة هو أولى الخطوات المطلوبة من الدول الداعمة لتفعيل مقررات «مؤتمر سادر»، ولكنها بالتأكيد لن تكون الأخيرة. فالبلد الصغير مطالب بسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كشرط مسبق لإطلاق الاستثمارات والقروض الميسّرة، وهذه الإصلاحات عالقة بدورها في أزمة العقد الاجتماعي الذي لم يتحرّج حتى اليوم من القيد الطائفي.

ليست الأزمة الحالية الأولى من نوعها في لبنان إذ توالى الأزمات منذ عام ٢٠٠٥، تاريخ انسحاب الجيش السوري إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري. في أعقاب الاغتيال، شهدت البلاد تحركات شعبية واسعة عرفت فيما بعد بـ «ثورة الأرز» وأدت إلى خروج سوريا سياسياً وعسكرياً من بلاد الأرز. ففي الفترة الممتدة من تاريخ انتهاء الحرب الأهلية عام ١٩٨٩ وتوقيع اتفاق الطائف عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥، كانت سوريا قوة الانتداب في لبنان وضابطة إيقاع الحكم فيه. تمكنت من فرض قراءتها لاتفاق الطائف وتطبيقها الانتقائي لبنوده، مستندة إلى منظومة أمنية مخبرانية وطبقة سياسية حاكمة موالية لها في سوادها الأعظم. أما الاقتصاد، فكان وبشكل عام بعهدة الرئيس رفيق الحريري، أحد أهم مهندسي اتفاق الطائف.

في أعقاب مؤتمر مدريد عام ١٩٩٢، راهن الحريري كما آخرون على ازدهار اقتصادي نتيجة السلام القادم إلى الشرق الأوسط، فأطلق عملية إعادة إعمار لبنان مستنداً في حينه إلى قدرة لبنان على الاستدانة وإلى ملاءة المصارف اللبنانية لتمويل الدين العام الذي بدأ منذ ذلك الوقت بالتراكم. صفق البعض لسياسات الحريري لتمكنه من إخراج البلاد من ركاب الحرب، وانتقده البعض الآخر لأسباب ثلاثة: أولاً كلفة إعادة الإعمار الباهظة خصوصاً لجهة ارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة التي تجاوزت عتبة الـ ٣٥٪، ثانياً حصر جهد إعادة الإعمار في وسط بيروت، وثالثاً خلو سياسة إعادة الإعمار من أي بعد إصلاحية يتناول بنية الاقتصاد الوطني. قد يكون هذا النقد محقاً بعض الشيء، ولكن لا شك أن ما قام به رفيق الحريري على صعيد إعادة بناء وسط المدينة وإعادة تأهيل شبكة البنى التحتية كان آخر ما شهدته لبنان من استثمار في قاعدته الإنتاجية.

مرحلة التحوّل الإقليمي:

كان للغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ والإطاحة بنظام صدام حسين وقعاً شديداً على المنطقة عموماً وعلى لبنان خصوصاً، إذ أن «أجندة الديمقراطية» التي وضعها الرئيس الأميركي حينها جورج بوش كأساس لقيام «شرق أوسط جديد» وجدت صدى لها في «ثورة الأرز»، التي اعتبرت نموذجاً لتوق الشعوب إلى الحرية ودولة القانون. تلاققت إرادة الرئيس بوش في حينه مع إرادة الرئيس الفرنسي جاك شيراك -المعروف بقربه من الرئيس الشهيد رفيق الحريري- فشكلا قوة دفع أساسية واكبت التحركات الشعبية وتمكنت من إخراج القوات السورية من لبنان في ربيع ٢٠٠٥ ومن ثم إنشاء محكمة دولية خاصة بلبنان بموجب القرار ١٧٥٧ الصادر عن مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٧، بهدف محاكمة مرتكبي جريمة اغتيال الحريري.

خرجت سوريا من لبنان وبقي حليفها حزب الله وترسانته العسكرية، وتشكّلت جبهة مناهضة للمحور السوري - الإيراني عرفت بحركة ١٤ آذار. تلت تلك الحقبة سلسلة من الاغتيالات طالت شخصيات سياسية وقيادات أمنية منضوية في معظمها تحت مظلة حركة ١٤ آذار، كان آخرها اغتيال الوزير اللبناني السابق ومستشار الرئيس سعد الحريري

محمد شطح في تفجير استهدفه في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

تميّز المشهد السياسي اللبناني منذ العام ٢٠٠٥ باستقطاب حاد بين فريق ١٤ آذار المدعوم من الغرب ودول الخليج، وفريق ٨ آذار بقيادة حزب الله الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المنظومة العسكرية الإيرانية. مع رحيل سوريا الأسد سياسياً وعسكرياً، دخل لبنان في دوامة من الأزمات السياسية أخذ معظمها طابعاً ميثاقياً، عاكسة في الوقت عينه الصراعات الإقليمية المتعددة لا سيما الصراع الذي استفحل بين إيران ودول الخليج العربي منذ العام ٢٠٠٨ على خلفية إحكام الأولى سيطرتها على العراق بعيد اتخاذ إدارة الرئيس باراك أوباما قراراً بالانسحاب الأحادي من بلاد الرافدين. تمكنت إيران من ملء الفراغ الذي خلفه خروج القوات الأميركية، ما سمح لها بإنشاء منطقة نفوذ أو «جسر بري» يربط طهران بالمتوسط مروراً بالعراق وسوريا. وتعززت أطماع إيران التوسعية في المنطقة بعد توصلها إلى اتفاق مع القوى العالمية حول برنامجها النووي في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥، في ظلّ إصرار مجموعة ١+٥، لا سيما الطرفين الأوروبي والأميركي، على «فصل المسارات» وبالتالي إعطاء الأولوية لتحقيق تقدم على المسار النووي وذلك على حساب مسارات أخرى.

التوازن وتوزيع الأدوار:

شكل اغتيال الرئيس الحريري ضربة للاقتصاد اللبناني، فانخفض معدل النمو من ٧٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٪، وذلك بسبب إرتباط اسمه بمسار إعادة الإعمار ولأنه كان يشكّل لكثيرين في العالمين العربي والغربي مصدر ثقة بلبنان واقتصاده. وعلى الرغم من ذلك، عرف الاقتصاد اللبناني في السنوات الثلاث التي تلت اغتياله وعلى الرغم من إندلاع حرب تموز عام ٢٠٠٦، مرحلة نمو بلغ ذروته عام ٢٠٠٨ حين تجاوز معدل نمو الناتج المحلي ال ٨٪، وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليه ٤٨٠٤ مليون دولار. في غضون ذلك، أعطى انعقاد مؤتمر باريس (٣) في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٧ مؤشراً إيجابياً لجهة وجود شبكة أمان دولية داعمة للبنان ولاستقراره الاقتصادي والسياسي، وتعززت شبكة الأمان هذه باتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨ الذي توصل إلى تسوية وضعت حداً للفراغ الرئاسي وأنت بقاء الجيش حينها ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

صحيح أن الاقتصاد اللبناني كان وما يزال يعاني من خلل هيكلي يتمثل بتنامي عجز الخزينة وتراكم الدين العام وغياب إصلاحات أساسية تحرّر قطاعه الإنتاجي وتضبط الهدر والفساد في القطاع العام، لكن لبنان كان يستفيد، ولو بالحد الأدنى، من الطفرة النفطية الثالثة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) في دول الخليج العربي نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وهي السوق الأولى لقواه العاملة في الخارج ومصدراً أولاً لسياحته.

على الصعيد الجيواقتصادي، كان الثقل الاقتصادي لدول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والمدعوم من الغرب عموماً، يوازن الثقل السياسي والعسكري للنظام السوري وللدور المتعاظم لحليفته إيران في المنطقة. وشكّل هذا التوازن القاعدة الجيوسياسية التي ارتكزت عليها مختلف التسويات التي شهدتها لبنان منذ توقيع اتفاق الطائف. واستناداً إلى هذه المعادلة، تمتع الرئيس رفيق الحريري في تسعينات القرن الماضي بهامش تحرك واسع على مستوى القرارات الاقتصادية، في حين بقيت سوريا ممسكة بقوة بمقاييد الأمن الداخلي والسياسة الخارجية على قاعدة القول السائد حينها: «الحريري للاقتصاد، والأمن والسياسة الخارجية للنظام السوري». وبعد مصرعه، ارتكزت منظومة الحكم على معادلة مشابهة: حزب الله، الذراع الإيراني الأقوى عسكرياً على الأرض، في موازاة فريق يحظى بدعم دبلوماسي غربي ودعم سياسي وإقتصادي من دول الخليج العربي لا سيما المملكة العربية السعودية. انعكست العلاقة بين المحورين الإقليميين، السعودية وإيران، على الداخل اللبناني، فإذا تباعدا ساد التوتر بين الأطراف الداخلية المرتبطة بهما وإذا تقاربا عمّ الاستقرار البلاد. هكذا مثلاً، شهدنا عام ٢٠١٠ ما عُرف بتسوية الـ «سين-سين» (نسبة إلى سورية والسعودية)، تكللت بزيارة مشتركة إلى بيروت للعاهل السعودي الملك عبد الله والرئيس السوري بشار الأسد في تموز/يوليو ٢٠١٠، في محاولة لامتصاص الأزمة الناتجة عن اتهام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان عناصر من حزب الله (حزيران/يونيو، ٢٠١١) بالضلوع في اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وفيما تركّز دعم إيران على حزب الله ومشروع المقاومة، تركّز مجمل الدعم الغربي على تمكين الجيش اللبناني وتعزيز القطاع المصرفي اللبناني، مدمكا الاستقرار في لبنان.

الحرب السورية وتداعياتها على لبنان:

بعد أن وصلت التحركات الشعبية التي عُرفت بالربيع العربي إلى العمق السوري، تدخل حزب الله عسكرياً في الصراع الذي اندلع عام ٢٠١١ إلى جانب نظام الأسد. شكّل هذا التدخل مسألة خلافية جديدة بين اللبنانيين حول دور لبنان وسياسته الخارجية، وهي مسائل تعتبر مرتكزات ميثاقه الوطني، كما شكّل نقطة تحوّل أساسية في نظرة الدول العربية وشعوبها إلى حزب الله، ومن خلاله، إلى الدور الإيراني في المنطقة. لطالما احتل حزب الله موقعاً مميزاً في الوجدان العربي والإسلامي، كما تجلّى خلال حرب تموز عام ٢٠٠٦ كونه أضحى نموذجاً لمقاومة إسرائيل. إلا أن تورطه في الحرب السورية قلب تلك الصورة رأساً على عقب، خصوصاً بعد أن أخذت هذه الحرب بعداً مذهيباً لا سيما بين أهل السنة والشيعة. لم ينجو لبنان من ارتدادات هذا الصراع المذهبي، فطالت نيرانه الداخل اللبناني وعاد شبح الحرب ليحيّم مجدداً إثر موجة تفجيرات إرهابية يصح وصفها بجولة لكلمات متبادلة، استهدفت بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مدينة طرابلس والضاحية الجنوبية لبيروت، العمقين السني والشيوعي في لبنان.

إن تداعيات الحرب السورية وما واكبها من توترات مذهبية وتحوّلات عسكرية في المنطقة، ألقت بثقلها على الاقتصاد اللبناني. فمنذ عام ٢٠١١ وللسنة السابعة على التوالي، لم يتجاوز معدل النمو عتبة الـ ١,٥٪، في إشارة واضحة إلى حالة ركود إذا ما قورن بالنمو السكاني. ففي سنة ٢٠١٧ مثلاً، بلغ النمو السكاني ضعف معدل نمو الناتج المحلي. وقد يكون المؤشر الأكثر خطورة تحوّل ميزان المدفوعات من فائض إلى عجز طيلة الفترة الممتدة بين سنوات ٢٠١١ و ٢٠١٨، بإستثناء عام ٢٠١٧ الذي شهد هندسات مالية قام بها مصرف لبنان والتي لم تمرّ دون اعتراضات نظراً لكلفتها المرتفعة. لطالما سجّل لبنان فائضاً في ميزان مدفوعاته مكّنه من استيعاب عجز ميزانه التجاري. فانحسار قطاع السياحة نتيجة التأزم مع دول الخليج العربي وحظر مواطنيها من السفر إلى لبنان، والهبوط الدراماتيكي للاستثمارات الخارجية وتراجع وتيرة تحويلات اللبنانيين من الخارج، كلها عوامل قوّضت التدفقات النقدية الوافدة إلى لبنان. هذا التدهور الذي شهدته الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، لم يدفع السلطات إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لا

سيما لجهة ضبط عجز الخزينة، فأدخل لبنان في دوامة «توأمة العجزين» (عجز الخزينة وعجز ميزان المدفوعات)، ما زاد الضغط على قطاعه المصرفي الممول الرئيس للدين العام وانعكس ارتفاعاً مقلقاً لأسعار الفائدة، منذراً بشلّ الحركة الاقتصادية وتعميق الركود.

ولأن انفراط عقد الحكومات وإعادة تأليفها يخضع أكثر إلى موازين القوى الداخلية. وبالتالي إلى موازين القوى في الإقليم. منه إلى الأصول والاستحقاقات الدستورية، مرّ لبنان بين سنوات ٢٠١٥ و٢٠١٧ في حلقة من الفراغات الدستورية تمثلت إما بتعذر انتخاب رئيس للجمهورية وإما تعذر تشكيل حكومة. هذه الفراغات المتكررة شكّلت عقبة إضافية أمام قيام منظومة حكم فاعلة ومنتجة تراعي الحد الأدنى من متطلبات الحكم الرشيد، فما بالك إذا كان المطلوب قيادة إصلاحات أصبحت ملحة لتلافي الانهيار الاقتصادي.

التحوّلات في السعودية و «الخصوصية اللبنانية»:

في موازاة الحرب السورية وعلى وقع ثورات الربيع العربي، اندلعت الحرب اليمنية وسرعان ما تحوّلت إلى مواجهة إقليمية بين إيران والسعودية. أضيفت ساحة أخرى إلى ساحات المواجهة بين القوتين الإقليميتين والممتدة من العراق إلى فلسطين، مروراً بسوريا ولبنان. حتى الأحداث والأزمات الداخلية في كلٍّ من الكويت والبحرين تأثرت بهذه المواجهة التي أخذت بعداً مذهيباً بين السنة والشيعة. لكن الفارق في الحالة اليمنية هو أن السعودية تدخلت بشكل مباشر في النزاع الدائر على رأس تحالف عسكري عربي، لأن تطوّر الأحداث بات يشكّل مصدر تهديد أمني ووجودي مباشر للمملكة، خصوصاً بعد أن طالت الصواريخ الحوثية العمق السعودي.

قبل شهرين من تدخل السعودية العسكري في اليمن، اقترن تولي الملك سلمان مقاليد الحكم فيها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وتعيين الأمير محمد بن سلمان ولياً للعهد، بتحوّل هيكلي عميق في السياسات السعودية على جميع المستويات، لا سيما السياسة الخارجية. تمثل هذا التحوّل في تخلي المملكة عن سياسة المهادنة و«الصبر الاستراتيجي»، واتباع نهج أكثر حزمياً يقوم على المواجهة. تأثر لبنان بهذه التحوّلات خصوصاً بعد

اتهام مجلس دول التعاون الخليجي في ٢ آذار/مارس، ٢٠١٦، حزب الله بدعم الحوثيين وتصنيفه له كمنظمة إرهابية، إضافة إلى اتخاذ تدابير عقابية طالت أفراداً ومؤسسات متهمه بصلاتها بحزب الله. تبع قرار مجلس دول التعاون الخليجي قرار مماثل للجامعة الدول العربية في ١١ آذار/مارس، ٢٠١٦. وفي اجتماع عقده الجامعة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٧، كان لافتاً تحميل حزب الله «الشريك في الحكومة اللبنانية مسؤولية دعم الإرهاب»، في إشارة هي الأولى من نوعها إلى مسؤولية الحكومة اللبنانية مباشرة عن تصرفات حزب الله.

لطالما ميّزت الدول العربية كما الدول الغربية بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، على الرغم من كونه جزءاً منها، في خطوة كترست ما يوصف بـ «الخصوصية اللبنانية». لكن الأمور اختلفت بعد عام ٢٠١٥ في مواكبة لاعتماد المملكة نهج أكثر صرامة، وذلك بعد احتدام المواجهة مع إيران وانخراط حزب الله في ساحتي الحرب اليمنية والسورية. انحسر هامش التسامح مع لبنان بعد أن بات نشاط حزب الله عابراً للحدود وتجاوز الإطار اللبناني ليصبح تدخلاً مباشراً في شؤون الدول العربية وتهديداً لأنظمتها وأمنها. تجدر الإشارة إلى أن حجم المساعدات المالية التي قدمتها السعودية إلى لبنان في خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ ناهز الـ ٧٠ مليار دولار وفق تقرير دولي أشارت إليه صحيفة الشرق الأوسط في ٢٦ شباط/فبراير، ٢٠١٦. لا شك أن هذه المساعدات التي تفرّدت بها السعودية، لعبت دوراً رئيساً في دعم الاقتصاد والمؤسسات الشرعية اللبنانية، ولكن المعطى الأهم بالنسبة للعلاقات السعودية اللبنانية هو عدد اللبنانيين العاملين في المملكة. فسوق العمل السعودي يستقطب القسم الأكبر من اللبنانيين العاملين في دول الخليج ويشكل ٥٥٪ من تحويلات اللبنانيين في الخارج. وليس سراً أن هذه التحويلات تمثل صمام الأمان للاستقرار النقدي، خصوصاً بعد شلل قطاعات أساسية تعتبر قاطرات نمو للاقتصاد اللبناني كالسياحة مثلاً.

قابل الاعتراف العربي والدولي بـ «الخصوصية اللبنانية»، اعتماد لبنان سياسة «النأي بالنفس» إزاء الأزمات الإقليمية. ومآل ذلك أنه بموازاة تفهم القوى الإقليمية والدولية للتنوّع اللبناني من حيث التوجهات السياسية والحساسيات المذهبية، يمتنع لبنان عن الاصطفاف والتصعيد لمصلحة محور من محاور الصراع. ولعل أبلغ دليل على ذلك

التطوّرات التي رافقت إعلان الرئيس سعد الحريري استقالته من رئاسة الحكومة من السعودية. سال الكثير من الحبر حول ظروف هذه الاستقالة في ظل قرار الحريري نفسه التكتّم عنها، ولكن الواضح أن عودته عن هذه الاستقالة جاءت نتيجة جهد دبلوماسي قاده فرنسا مع الأطراف الفاعلة لا سيما الإمارات والسعودية وإيران والولايات المتحدة، أسفر عن تسوية خفّض بموجبها حزب الله تصعيده ضد السعودية بعد أن أعلن أمينه العام في خطاب متلفز أن حزب الله لم يتدخل في اليمن. التزم الجميع شكلياً بسياسة النأي النفس بحدّها الأدنى، ما عني عملياً امتناع حزب الله عن التصعيد الإعلامي بشأن اليمن، مع إبقاء الأمور على حالها في سوريا، أي مواصلة نشاطه العسكري فيها إلى جانب قوات نظام الأسد. عاد الرئيس الحريري من الرياض إلى باريس قبل أن يتوجه إلى بيروت. تلقى جرعة دعم أوروبية، لطالما حاز عليها وذلك لسببين: الأول هو النهج المعتدل لعائلة الحريري خصوصاً في ظل تنامي التطرف الإسلامي، والثاني هو غياب أي بديل عن الرجل، لا سيما في الوسط السني، قادر على موازنة النفوذ الإيراني من حيث الثقل الشعبي، خصوصاً بعد انقسام المكوّن المسيحي واصطفاف طرفه الأقوى إلى جانب حزب الله. في هذا السياق، تم الإعلان عن سلسلة مؤتمرات لدعم لبنان، بما فيها مؤتمر سادر، الذي ارتبط منذ الأساس بنية أوروبية وفرنسية تحديداً، لدعم الرئيس سعد الحريري.

التوازنات الدقيقة:

تزامن مؤتمر سادر مع مؤتمرين آخرين عقدا في الفترة نفسها، الأول في روما لدعم الجيش (٢٧ شباط/فبراير، ٢٠٠٨) والثاني في بروكسيل لدعم لبنان في مواجهة أزمة اللاجئين السوريين (٢٥ نيسان/أبريل، ٢٠٠٨). اختصرت عناوين تلك المؤتمرات أهداف السياسة الأوروبية تجاه لبنان، إذ أن دعم الجيش كان وما زال الثابتة الأساسية في سياسات المجتمع الدولي تجاهه، خصوصاً بعد أن تمكّن في الفترة الأخيرة من تحقيق إنجازات نوعية في مواجهة التنظيمات الإسلامية المتشددة (نهر البارد. عرسال). اتسمت السياسة الأوروبية حيال لبنان بالواقعية، حالها حال السياسة السعودية ما قبل الملك سلمان أو سياسة الإدارة الأميركية خلال ولاية أوباما. ارتكزت هذه الواقعية على استراتيجية النفس الطويل الداعم للمؤسسات الشرعية بما فيها الجيش اللبناني، على الرغم من افتقاره

إلى قرار سياسي واضح وموحد يحرّر قدرته على التحرك وغياب سياستين خارجية ودفاعية تتفق عليهما جميع المكونات السياسية ليسند عقيدته إليهما. من جهة أخرى، تمحورت سياسة الدول الأوروبية تجاه لبنان على دعم اقتصاده الوطني، وكانت الطرف الأقدر على القيام بهذا الدور بسبب الوضع الاقتصادي المأزوم للمحور المنافس بقيادة إيران بفعل الحصار والعقوبات المفروضة عليه. بمعنى آخر، عملت الدول الأوروبية على استعمال الرافعات الاقتصادية والدبلوماسية، مؤثرة دوماً التسويات السياسية على الحلول العسكرية. اعتبر منتقدو هذا التوجه البراغماتي أنه رضوخاً للمحور الإيراني الذي تمكّن شيئاً فشيئاً من قلب المعادلة الداخلية لصالحه، وبعد أن كان غداة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شبه عزلة، بات اليوم ممسكاً بمفاصل الدولة كافة.

تمكّن حزب الله من الالتفاف على هذه العزلة عبر تأمين غطاء مسيحي له من خلال توقيع اتفاق تفاهم مع التيار الوطني الحر، الفريق الأقوى مسيحياً من حيث التمثيل النيابي، ما سمح له بتشكيل كتل وطني يعزز شرعيته. استطاع هذا التكتل طيلة الفترة الممتدة بين أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ من تشكيل قوة مؤثرة على القرار السياسي من خلال قدرته على التعطيل من داخل المؤسسات، رافعاً تارة الفيتو الشيعي وطوراً الثلث المعطل في الحكومة أو في مجلس النواب. في المقابل، وعلى الرغم من فائض القوة العسكرية لحزب الله، تمكّن تكتل ١٤ أذار المدعوم دولياً وعربياً من خلق توازن على المستوى السياسي، وذلك عبر فوزه في الانتخابات التشريعية في دورتين متتاليتين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ حاصداً أكثرية برلمانية إضافة إلى دور وثقل وازن داخل الحكومات التي شكّلت بعدها.

انكشاف لبنان على الحرب السورية:

عام ٢٠٠٩، أُسقطت حكومة الرئيس سعد الحريري بشبه انقلاب عندما كان في البيت الأبيض يلتقي الرئيس أوباما. لجأ حلفاء إيران بقيادة حزب الله للمرة الأولى إلى فائض القوة العسكرية لقلب المعادلة السياسية الداخلية، فشكّلت حكومة نجيب ميقاتي التي وصفها بعض الإعلام الغربي بأنها حكومة حزب الله. وعلى الرغم من الأغلبية الوازنة التي تمتع بها فريق ٨ أذار داخل هذه الحكومة، لم تتمكّن من إنجاز الكثير على المستوى

الاقتصادي، بل أن الركود الاقتصادي المتمثل بتوأمة العجزين الذي يشهده لبنان حالياً بدأ ذاك العام. رحلت حكومة ميقاتي في آذار/مارس ٢٠١٣ على وقع انكشاف لبنان على الحرب السورية واهتزاز الوضع الأمني نتيجة لسلسلة التفجيرات التي تحدثنا عنها آنفاً. ومنذ ذلك الحين، ارتبط الداخل اللبناني بما يجري من تطوّرات على الساحة السورية. وقد يكون إنجاز تلك الفترة الوحيد يتمثل في توقيع جميع الأطراف، بمن فيهم حزب الله، على ما سمي إعلان بعداً في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢، والذي تعهدوا به بعدم التدخل في سوريا. رحّب العالم بهذا الاتفاق الذي ما زال مرجعاً تُدكّر به الأمم المتحدة من وقت إلى آخر. إلا أن حزب الله والفريق التابع له تنصل من هذا الاتفاق ولم يوقف تدخله في سوريا بل استفحل فيه خصوصاً بعد أن تغيرت رياح المعركة في سوريا أبان التدخل الروسي.

شهد عام ٢٠١٣ سلسلة من الأحداث المهمة محلياً وإقليمياً ودولياً: وصول حسن روحاني إلى سدة الرئاسة في إيران، انطلاق المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، بداية سياسة الانفتاح الأميركي على إيران. تزامنت تلك الأحداث مع استقالة الرئيس نجيب ميقاتي من رئاسة الحكومة اللبنانية. كُلف على أثرها تمام سلام تشكيل حكومة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. إلا أن الرئيس سلام لم يتمكن من تأليف حكومة حتى شباط/فبراير ٢٠١٤، تضمنت تمثيلاً وازناً لفريق ١٤ آذار. وليس من المفارقة بمكان أن تبصر هذه الحكومة النور في ظلّ التقارب الدولي الإيراني، إذ أن الإعلان عن قرب تأليف الحكومة اللبنانية جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على هامش مؤتمر دافوس ٢٠١٤. عاشت تلك الحكومة على وقع معركتين: المعركة الإقليمية الدائرة في سوريا وتدابعتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لا سيما تلك الناتجة عن تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان؛ ومعركة رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان. دخل البلد في فراغ رئاسي وأنيطت كامل السلطة التنفيذية بحكومة تشقّ صفوفها الصراعات الإقليمية من جهة، والطموحات الرئاسية من جهة أخرى.

التسوية، الانتخابات والإطاحة بالتوازن:

منذ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تاريخ التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى جانب

النظام، تبدل ميزان القوة السياسية والعسكرية المحلي والإقليمي. تمكّنت القوات السورية والمليشيات الموالية لإيران والتي تقاتل في سوريا من تفادي الانهيار وتحسين موقعها في الميدان، وحملت طهران ومعها موسكو راية «الحرب على الإرهاب» بعامة وتنظيم الدولة الإسلامية بخاصة، في محاكاة للحرب نفسها التي أطلقها الرئيس الأميركي أوباما عام ٢٠١٤. غني عن القول إن التصنيف الأميركي للإرهاب اختلف عن التصنيف الروسي-الإيراني له، كما اختلفت أهدافهم بل تضاربت على أرض المعركة. ومع تغيير المعادلة في الداخل السوري، انتفت يوماً بعد يوم حاجة حزب الله في لبنان إلى الغطاء السني الواسع الذي وفرته له حكومة تمام سلام. كانت حرب اليمن قد اندلعت واحتدم الصراع بين إيران والسعودية. هكذا بدأ المشهد العام: واشنطن تُهدأ مع طهران لعدم تعكير المفاوضات حول برنامجها النووي، في حين تشهد علاقتها مع كلٍّ من السعودية وإسرائيل توتراً بسبب قلقهما من تلك المفاوضات، معتبرين أنها تشكّل غطاءً للتمدد الاستراتيجي الإيراني في المنطقة. في هذا التوقيت الدقيق إقليمياً وقبل أسابيع من رحيل إدارة أوباما، أي في خريف العام ٢٠١٦، قرّر الرئيس سعد الحريري والقوات اللبنانية، ركنا ١٤ آذار، وكلّ حساباته المختلفة عن الآخر، المضي بتسوية تاريخية تضع حداً للفراغ الرئاسي وتأتي بمرشح حزب الله، العماد ميشال عون، رئيساً للجمهورية وبالرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة.

شكّلت أول وزارة في عهد الرئيس عون، وأنيطت بها مهمة إجراء انتخابات نيابية على أساس قانون انتخاب جديد. فُصّل قانون الانتخاب الذي صدّق عليه على قياس واضعيه، أي الطبقة السياسية نفسها التي أعادت نتائج الانتخابات إنتاجها ولكن وفق أحجام مختلفة عكست ميزان قوة جديد. وفي حين خسر تيار المستقبل ثلث مقاعده، تمكّنت القوات اللبنانية، القطب الآخر للقوى المناهضة تقليدياً للمحور تـلـإـيـرـانـي، من تحسين تمثيلها البرلماني بحصولها على ١٥ مقعداً مقارنة بشمانية مقاعد في البرلمان السابق. قد يكون تصوير بعض الصحافة العالمية نتائج هذه الانتخابات كانتصار كاسح لحزب الله فيه شيء من المبالغة، ولكن مما لا شكّ فيه، أن الفريق المناهض له خسر الأغلبية النيابية التي تمكّن من انتزاعها عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ مرسياً التوازن المذكور آنفاً، أي قوى سياسية برلمانية مؤسساتية في وجه الفئاض العسكري للفريق المحسوب على إيران.

ربما هذا ما دفع قائد الحرس الثوري الإيراني، قاسم سلیماني، إلى القول غداة الانتخابات البرلمانية في لبنان، إن حزب الله حصد ٧٤ مقعداً نيابياً من أصل ١٢٨، واصفاً هذه النتائج بـ «النصر الكبير» وغامزاً من قناة واشنطن وحلفائها عبر التشديد على شرعية تنظيم صنفته واشنطن وحلفاؤها بالتنظيم الإرهابي.

وإذا كان لبنان ساحة صراع تبادل الأطراف الإقليمية على أرضها اللكمات وتسجل النقاط، يعمل اللاعبون اللبنانيون في المقابل على توظيف التطورات الإقليمية، من سياسية وعسكرية، لتحقيق مكاسب في معاركهم الداخلية. وأبلغ دليل على ذلك هو الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية تشكيل الحكومة وما يواكبها من أخذ وردّ حول الحصص والأحجام، بانتظار أن تأتي إشارة الحسم من الخارج. في الواقع، إن الصراع على الحصص وعلى الأحجام باسم حقوق الطوائف ليس سوى انعكاساً لخصم القوى الإقليمية في القرار اللبناني. مضى على الانتخابات النيابية الأخيرة أكثر من مئة يوم (حتى تاريخ كتابة هذه الورقة) ولم تشكّل بعد الحكومة العتيدة. إن التجاذبات حول تشكيل الحكومة أظهرت عمق الخلافات بين الأطراف، وبدت تلوح في الأفق ملامح أزمة دستورية تتعلق بدور كلٍّ من الرئيس المكلف ورئيس الجمهورية وصلاحيتهما. وما يزيد الأمر هشاشةً، كون اتفاق الطائف لا يلزم الرئيس المكلف بمهلة دستورية لتشكيل حكومته، كما ويربط مرسوم التأييد بتوقيع كل من رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، فإذا لم يتفقا على صيغة مشتركة تبقى الأمور معلقة إلى ما لا نهاية.

فحال المرواحة إن دلت على شيء إنما تدلّ على أن جميع الأفرقاء، لا سيما الخصوم بينهم، ما يزالون على موقفهم من ضرورة تولي سعد الحريري رئاسة الوزراء لما يمثله من ثقل لا سيما في الوسط السني وللتأييد الذي ما زال يحظى به عربياً ودولياً، ولكنها غير مستعدة بعد لملاقاته في منتصف الطريق كما تجلّى مع رفض رئيس الجمهورية أول مسودة لتشكيلة الحكومة رفعها الحريري إليه في ٣ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٨. أما حزب الله، فهو ينأى بنفسه، أقله إعلامياً، عن السجال المحتدم بشأن التشكيل وصراع الحصص، مستعجلاً في الوقت عينه التأييد ولكن من موقع المنتصر في سوريا. لكن الأمور على الأرض قد تكون مختلفة. صحيح أن إيران تلافت الانهيار الكامل عندما دُعيت روسيا إلى نجدة الأسد، ولكن صحيح أيضاً أن روسيا هي اليوم في موقع الأقوى في سوريا

وليست إيران. هي وحدها من يعقد الاتفاقات مع اللاعبين الإقليميين والدوليين كافة، من الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية، مروراً بتركيا وإسرائيل ووصولاً إلى السعودية ومصر، بينما إيران في حال قطيعة مع معظمهم. صحيح أن موسكو بحاجة إلى القوات الإيرانية على الأرض، ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الحاجة تتضاءل مع كل معركة يحسمها النظام لصالحه. وليس الاتفاق المعقود بين موسكو وتل أبيب، والقاضي بإبعاد القوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها عن الحدود الإسرائيلية، وذلك الذي تم مؤخراً بين روسيا وتركيا بشأن إدلب، سوى الدليلين الواضحين على محدودية الدور الإيراني في الداخل السوري.

الدور الأمريكي . العقوبات الاقتصادية:

إن النفوذ والدور الإيراني في سوريا لم يتقلصا بفعل دخول الشريك الروسي على ساحة المشرق العربي في خريف ٢٠١٥ فحسب، إنما أيضاً وبشكل رئيس، بسبب التبدل الجذري في السياسة الأميركية الشرق أوسطية منذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. انحسرت المعركة ضد الإرهاب مع هزيمة داعش، وانحسرت معها سياسة الانفتاح الأميركية على إيران، حتى أضحى العنوان الأول للدبلوماسية الأميركية هو مواجهة إيران في المنطقة. أعادت واشنطن تمتين علاقاتها مع حلفائها التاريخيين في المنطقة وأبرز منتقدي سياسة أوباما إزائها، إسرائيل والسعودية. انسحبت من الاتفاق النووي وأعادت إطلاق العقوبات الاقتصادية على طهران، بما في ذلك حظر بيع النفط، والمتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٨. بدأت تداعيات هذا الضغط تظهر في الداخل الإيراني عبر التظاهرات الاحتجاجية ضد تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي التي عمّت شوارع طهران وسائر المدن الإيرانية.

أرعى تدهور العلاقات الأميركية الإيرانية بظلاله على الوضع في لبنان، وقد يكون العامل الخارجي الأكثر تأثيراً على حاضره واستقراره. ليس لأن لبنان في صلب الأولويات الأميركية، إنما لأن حزب الله جزء من المنظومة العسكرية في إيران، الخصم الأول لإدارة ترامب واستطراداً هدف للعقوبات الاقتصادية الأميركية. فلطالما أُلقت هذه العقوبات بتداعياتها على الوضعين السياسي والاقتصادي في لبنان، ومهما حاولت الأطراف

الفارضة للعقوبات تجميد الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي تحديداً والتأكيد على تمييزها بين حزب الله والسلطات اللبنانية الشرعية، غير أن العقوبات تضع قيداً إضافياً على اقتصاد منهك يعيش منذ سنوات حالة ركود مستدامة. إن المواجهة بين حزب الله والمجتمع الدولي جعلت من الاقتصاد اللبناني رهينة ووضعت القطاع المصرفي في عين العاصفة، فبات هذا القطاع بين نارين، نار العقوبات إن لم يمتثل إلى القيود المفروضة على العمليات المصرفية، ونار الضغوطات السياسية من قبل حزب الله إن امتثل. ولا بدّ من التذكير هنا بالتفجير الذي طال المقر العام لأحد المصارف (١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٦)، وسط احتدام النقاش الداخلي حول كيفية التعامل مع هذه العقوبات.

ومن المفارقة بمكان أن حزب الله الذي كان يزهّد بنفسه عن الملفات الاقتصادية حاصراً اهتمامه بالجهاد العسكري تحت راية المقاومة، بدّل في الفترة الأخيرة موقفه رأساً على عقب معلناً عن عزمه متابعة الملفات الاقتصادية كافة. فهل يعكس هذا التحوّل محاولة من قبله لاحتواء تملل اللبنانيين بمن فيهم قاعدته الشعبية من تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتفشي الفساد، أم هي محاولة للانخراط أكثر في المؤسسات الشرعية اللبنانية وفي النسيج الاقتصادي اللبناني للتحصن به وردع العقوبات القادمة، على قاعدة أن كل ما يطالني سوف يطال الاقتصاد اللبناني؟ أبدى الحزب تحفظه على مؤتمر سادر الذي رأى فيه تراكمًا إضافياً للديون ومزيداً من الارتهاق إلى الدول والجهات المانحة (الغرب عموماً). وبغض النظر عما إذا كان البديل عن سادر متاحاً، يطرح سؤال نفسه: هل انخراط حزب الله في الملفات الاقتصادية هو جزء من سياسة تقوم على إرساء قواعد جديدة مع الغرب، أكانت لردعه أو للتطبيع معه، خاصة بعد أن أصبحت ورقة الدعم الاقتصادي الرافعة الوحيدة المتبقية في أيدي الطرف الأوروبي، والعقوبات الاقتصادية السلاح الأول في أيدي الإدارة الأميركية؟

ما يعزّز هذا الطرح هو دخول حزب الله أيضاً على ملف اللاجئين السوريين وذلك قبل بضعة أيام من استحواذ موسكو عليه. أكد حزب الله، وحلفاؤه من قبله، ضرورة التنسيق والتواصل مع النظام السوري من أجل تسهيل عودة اللاجئين، وأخذت بعض المواقف طابعاً شعبويّاً لا سيما في ظلّ إجماع جميع الأفرقاء على ضرورة حلّ هذا الأزمة. قد يكون هناك تنافس بين الطرفين الروسي والإيراني في هذا الملف أو قد يكون

ثمة تنسيق حوله تحديداً، ولكن في كلا الحالتين، لا بدّ من الملاحظة أن مطالبة لبنان بالتطبيع مع النظام السوري كشرط لعودة اللاجئين، ما هي سوى مقدمة لمطالبة المجتمع الدولي لا سيما الدول الأوروبية بالتطبيع مع هذا النظام كمدخل لحلّ أزمة اللاجئين. لم يعد خافياً على أحد أن مسألة اللاجئين تسببت بتحوّلات كبيرة في عمق أوروبا وصلت إلى حدّ تهديد بنائها بالانهيار. أصبح موضوع اللاجئين الهم الأول لدى البلدان الأوروبية، وعامل أساس في تحديد نتائج الانتخابات في معظمها. بمعنى آخر، تحوّلت مسألة اللاجئين إلى كعب أخيل لتلك البلدان، ومن هذا الباب، أصبحت هذه الأخيرة عرضة للإبتزاز أو المساومة. في هذا السياق، برزت في الفترة الأخيرة تسريبات عن جهود تسوية أو مفاوضة بين أوروبا وروسيا تقضي بإعادة اللاجئين مقابل التطبيع مع النظام السوري والمساهمة في إعادة إعمار سوريا.

في نهاية المطاف، يبدو أن ملف الدعم الاقتصادي للبنان كما ملف اللاجئين السوريين، أخذاً بعداً إقليمياً ودولياً تخطى إطار السيادة والمصلحة اللبنانية. وي طرح السؤال من هذا الباب تحديداً، عن جدوى كل المبادرات التي اتخذت في هذا الإطار ولم تفض إلى أي نتيجة تذكر وذلك بسبب عدم توفر الشروط السياسية الموضوعية لإنجاحها. فقبل «المبادرة الروسية» بشأن اللاجئين التي أطلقت مؤخراً، أسست في أيلول/سبتمبر، ٢٠١٣، وعلى هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، «مجموعة الدعم الدولي للبنان» وتقرّر إنشاء صندوق لمساندة لبنان في تحمل أعباء اللاجئين السوريين. لم تحقق هذه المجموعة الكثير ولم يُصرف من الصندوق سوى القليل، وذلك بسبب غياب تسوية سياسية تعبّد الطريق لحلّ مستدام تطمئن إليه جميع الأطراف. ينسحب الأمر على مسألة إعادة إعمار سوريا، فالطرف المنتصر (روسيا وإيران) يزرع تحت وطأة العقوبات الاقتصادية ويعجز عن تمويل إعادة الإعمار، والفريق القادر (أوروبا ودول الخليج) غير مطمئن للتسوية المنشودة، ولم يتضح بعد ثمن مشاركته في إعادة الإعمار. لهذه الأسباب تحوّلت هذه الملفات لأوراق تفاوض على طاولة الكبار، لم يحن بعد وقت مفاوضتها.

المخاطر المحدقة بالمرحلة المقبلة:

يأتي مؤتمر سادر الذي يركز على الاستثمارات في قطاع البنى التحتية وسط أجواء تدلّ

على أن العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران وعلى حزب الله إلى تصاعد وليس إلى الخسار. وهذا في حد ذاته لا يساهم في خلق بيئة مسهلة وجاذبة للاستثمارات، بل يعرض هذه الأخيرة لمخاطر عالية في حال لم تنحسر المواجهة الأميركية مع إيران. فكيف ستتعامل واشنطن مثلاً مع حكومة يكون فيها حزب الله جزءاً من قرارها الاقتصادي وليس فقط الأمني والسياسي؟ وما هو مصير مساعدات وقروض مخصصة لوزارات إذا تولاهما حزب الله في الحكومة العتيدة؟ وما هو مصير شركات قد تشملها العقوبات إذا اتضح أنها تتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الحزب؟ هل سيكون مصيرها كمصير شركات أوروبية انسحبت من السوق الإيرانية بسبب العقوبات الأميركية، على الرغم من معارضة حكوماتها للسياسة الخارجية الجديدة للإدارة الأميركية في هذا الملف؟

ربما كان من الممكن احتواء هذه المخاطر لو تقيّد لبنان بالحدّ الأدنى من سياسية النأي بالنفس، ولكن كلّ المؤشرات توحى في الفترة الأخيرة إلى أن التهدئة التي أعقبت أزمة استقالة الحريري تلاشت، ونهارت التسوية التي أنهت الفراغ الرئاسي عام ٢٠١٦ والتي قضت كما جاء في خطاب القسم لرئيس الجمهورية بـ «الابتعاد عن الصراعات في الإقليم» (٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٦). إن استقبال أمين عام حزب الله حسن نصرالله في آب/أغسطس ٢٠١٨ لوفد من الحوثيين، أعاد عقارب الساعة إلى أجواء التصعيد التي سبقت استقالة رئيس الحكومة في صيف ٢٠١٧.

لم يتوضح بعد دور النفوذ الإيراني في سوريا وحدوده بعد انتهاء المعارك العسكرية، وما مدى مصداقية أو فعالية الضمانات التي أعطتها روسيا لإسرائيل بشأن ابتعاد إيران عن الحدود السورية الإسرائيلية مسافة ٨٥ كلم، ووجوب عدم تغيير قواعد الاشتباك القائمة بين سوريا وإسرائيل منذ العام ١٩٧٤، أو مدى التزام إيران بالاتفاق الروسي-الإسرائيلي؟ واستطراداً، لم تتوضح بعد تداعيات هذا الاتفاق على الساحة اللبنانية ومدى صمود القرار الأممي رقم ١٧٠١ الذي أقرّ في أعقاب حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، مشكلاً أرضية قواعد الاشتباك القائمة بين لبنان وإسرائيل؟ كما وكان ملفتاً ما سرّب في الفترة الأخيرة عن إمكانية تمركز قوات روسية مسافة عشرين كيلومتراً ضمن الأراضي اللبنانية، وهي منطقتة تخضع في الأساس لنفوذ حزب الله. لم تعلق إيران ولا أحد من حلفائها على هذه الخطوة. فهل نحن أمام عملية منسّقة بين أطراف دولية أم أمام محاولة

جس نبض روسية للدخول بشكل فاعل إلى الملف اللبناني كضامن لأمن جميع الأفرقاء
من فيهم إسرائيل؟

أما على خط واشنطن وفي الموضوع نفسه، فاللهجة إلى تصعيد. في أعقاب جلسة مجلس الأمن التي انعقدت في ٣٠ آب/أغسطس، ٢٠١٨ وأقرّت التمديد للقوة الدولية العاملة في جنوب لبنان، اتهم منسق البعثة الأميركية في الأمم المتحدة، رودني هنتر، حزب الله بخرق القرار الأممي و «السيادة اللبنانية» و «إرادة الشعب اللبناني» عبر «تعزيز ترسانته العسكرية». هذا الضغط قابله موقف لبناني رسمي، قد يكون بالتنسيق مع حزب الله، بعدم توسيع مهمة القوات الدولية. خلاصة الأمر، أن الوضع في جنوب لبنان معرض للاهتزاز. في ظل الأبناء التي تداولتها مؤخراً وبكثافة الصحف الإسرائيلية حول حرب مرتقبة تعدّ لها الدولة اليهودية وقد تشمل لبنان وسوريا، لا يمكن لأي مستثمر وخصوصاً في قطاع البنى التحتية، إلا أن يأخذ هذا المعطى في الاعتبار. ومن باب التذكير، استهدف العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان (٢٠٠٦) شبكة البنى التحتية من طرقات وجسور ومحطات إنتاج الكهرباء، ساهمت في حينه دول الخليج في إعادة بنائها، ولكن لم تكن بعد قد نشبت لا حرب سوريا ولا حرب اليمن وكان ينظر إلى حزب الله كحامل لراية المقاومة.

إلى هذا، برز في الفترة الأخيرة عامل آخر يرفع من نسبة المخاطر على الاستقرار اللبناني، وهو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتبدّل استراتيجية الولايات المتحدة حيال هذا الملف تحديداً. إن القرار الذي اتخذته واشنطن في ٣١ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٨ بشأن وقف مساهمتها في تمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي المرحب بهذه الخطوة، يعيد فتح الباب أمام احتمال توطين الفلسطينيين في لبنان حتى لو أن اتفاق الطائف حسم هذا الموضوع نهائياً، مكرساً في مقدمة الدستور رفض اللبنانيين جميعاً لأي شكل من أشكال التوطين. بيد أن كلام نتياهو القائل إن الأونروا تسعى لإدامة الوضع القانوني للفلسطينيين الذين ترعاهم «كلاجئين» وربطه هذا الكلام ب «صفقة العصر»، يثير الشكوك حول السياسات المقبلة في هذا الملف وما قد ينتج عنها من ضغوط على الاستقرار اللبناني.

وأخيراً لا بدّ من التذكير بالعامل الآخر الضاغط على حزب الله والذي يرخي بظلاله على الوضع في لبنان وهو المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والمولجة محاكمة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فالمرافعات شارفت على نهايتها واقترب موعد صدور الأحكام. فماذا لو جاءت الأحكام مطابقة للقرارات الاتهامية التي تدين عناصر من حزب الله؟ عن هذا الموضوع، قال أمين عام حزب الله إن «المحكمة لا تعيننا» قبل أن يكرّر مرات عدة: «لا تلعبوا بالنار».

خلاصة:

خلاصة القول، مرّ على انعقاد مؤتمر سادر خمسة أشهر ولبنان ما زال عرضة لتجاذبات إقليمية مرشحة للتفاقم، خاصة على وتيرة الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وإيران. إن السبيل الوحيد أمام القوى المسككة بمقالييد الحكم في لبنان لاحتواء مخاطر هذا الصراع، هو تحييد هذا البلد الصغير عنه. إلا أن المؤشرات التي استعرضناها آنفاً لا تدلّ على نية واضحة في هذا الاتجاه، وعليه، تبقى التسوية في لبنان هشة ومرهونة بالتطورات الإقليمية لا سيما على الساحة السورية، التي انقسمت إلى ساحات نفوذ بين الولايات المتحدة وتركيا وروسيا وإيران وإسرائيل. وفي وقت حُسمت فيه أدوار وأحجام جميع اللاعبين، بقي حسم الحجم والدور الإيراني في سوريا عالقاً بانتظار ما ستؤول إليه السياسة الأميركية الجديدة الماضية في اتجاه التصعيد من جهة، والتسويات التي قد يقوم بها «الشريك» الروسي من جهة أخرى، لا سيما بعد عقد شراكات مع اللاعبين الإقليميين كافة. لا تمتلك روسيا مصلحة باختيار إيران عسكرياً لأن ذلك سوف يساهم في عزلتها، ولكن قد تكون مصلحتها في تقليص دور طهران في المنطقة، أقله للإبقاء على حاجتها إلى «الحامي الروسي».

أما على مستوى علاقة لبنان بالعالم العربي، وهذا معطى أساس لتحديد مستقبله الاقتصادي، أقلّ ما يمكن قوله إن هامش المناورة الذي كان يتمتع به لبنان قد انحسر لأن هامش التسامح العربي معه تضاعل بفعل انخراط حزب الله بساحات صراع عربية، لا سيما في اليمن وسوريا. من جانب آخر، لن يكون انخراط حزب الله في ملفات اقتصادية عاملاً مساعداً في تطبيع العلاقات اللبنانية-العربية إذا لم يغير سياسته. الأمر نفسه

ينسحب على العلاقات بين لبنان والدول الأوروبية وعلى سياسة دعمها الاقتصادي له. فعلى الرغم من تمايز، لا بل تناقض، أوروبا مع الولايات المتحدة بشأن التعامل مع إيران، يبقى أن سياسات واشنطن الأخيرة، لا سيما العقوبات المفروضة على إيران وعملائها وما تفرضه من قيود على شركات ومؤسسات أوروبية، تضيق من هامش المناورة الاقتصادية للدول الأوروبية، وما قرار شركات مثل سيمنز وتوتال واير فرانس وغيرها بالانسحاب من السوق الإيرانية سوى خير دليل على ذلك.

وإذا كان هامش المناورة السياسي ضاق بالنسبة إلى لبنان بفعل الابتعاد عن سياسة النأي بالنفس، فهامش المناورة الاقتصادية ضاق أيضاً بسبب تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية بفعل تنامي العجز وانحسار النمو وغياب الإصلاحات. فشرط التحييد عن الصراعات الإقليمية ضرورياً لكنه ليس كافياً، وتبقى الإصلاحات ليست فقط الممر الإلزامي للإنقاذ إنما الشرط لتوفير المساعدات كما أشار إليه بيان مؤتمر سادر، وعلى رأس هذه الإصلاحات إصلاح قطاع الكهرباء، حسبما جاء على لسان السفير الفرنسي في لبنان، برونو فوشيه، في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٨.

فهل تصطدم تلك الإصلاحات بمجدار نظام المحاصصة القائم منذ رحيل ضابط الإيقاع السوري تحت راية حكومات الوحدة الوطنية؟ لقد حوّل هذا النظام منظومة الحكم إلى عقد بين قوى سياسية مُطبقة على الطوائف وتمثلها حصرياً وفي صراع دائم على السلطة. هذا النظام لم يقوّض فقط السيادة اللبنانية لأنه شرّع الباب أمام التدخلات الإقليمية مسهلاً اصطفاً الطوائف في المحاور إما طالبة الحماية لشعورها بالتهديد أو للاستعانة بما كرافعة من أجل استعادة حقوقها أو المحافظة عليها، إنما حال أيضاً دون قيام حكم رشيد يقاوم الفساد و ينهض بالاقتصاد.